

تنظيم الهجرة الزراعية

لحضرة صاحب السعادة جلال فهم باشا

هذا الوطن العزيز ، هو وطن كل مصرى أيا كان مولده ونشأته وعمله ، فكل قطعة من أرضه يجب أن تعمرو وتخدم . ومن الظلم أن تكون بعض بقاع الوطن مزدهرة مأهولة ، وتكون الأخرى مهملة محرومة ، وأن يكون الرزق في بعض النواحي موزعا على قليل من الناس وفي غيرها مقتصرا بين العدد العظيم ، فلا يظفر منه الفرد إلا بأضال نصيب .

يجب أن يكون هناك عدل في توزيع الأرض والعمل والرزق ، وأن يقال لمن ضاقت بهم أرضهم ، تعالوا إلى مكان آخر قليل السكان فقير إلى العاملين ، فازرعوا واحصدوا واطفروا برزق حسن ، وحياة أرغد مما أتم فيها .

هذا ما أعنيه بالهجرة الزراعية ، وهذا ما أدعو إلى تنفيذه وتنظيمه ، وإنه لأسلوب من أهم أساليب الإصلاح الاجتماعى ، ولا بد منه اذا شئنا أن نحسن لفلاحنا الجزاء عن كده وتعبه وحسن بلائه في خدمتنا ، وتهيئة ما بين أيدينا من ضروب الرفاهية والنعم .

إن كثيرين من الكتاب والباحثين ، يحدثننا عن شقاء الفلاح ، وعن واجبنا نحو الفلاح ، وهم يتناولون هذا الموضوع في تعميم وإبهام ، فلكي يلهمس الجميع هذا الجرح لمسا ، نعمد إلى شيء من التخصيص والتفصيل ، فنقول إن الفلاح يكون من مجموع هذه الأمة أكثر من ثمانين في المائة ، وإن الكثرة الساحقة من هذه النسبة الهائلة ، هى التى ترزح تحت أنقال الفقر والجوع ، وإليك هذا الإحصاء لتعرف أن "المرتاحين" أو "المكتفين" من فلاحينا هم عدد قليل جدا وأن الأكثرين هم الشاكون البأسون :

عدد	عدد
يملكون أكثر من ٥٠ فدانا	١٣٠٠٠
» من ٢٠ فدانا إلى ٥٠	٢٢٠٠٠
» ١٠ أفدنة » ٢٠	٣٩٠٠٠
يملكون من ٥ أفدنة إلى ١٠	٨٦٠٠٠
» » فدان واحد إلى ٥	٥٦٨٠٠٠
» أقل من فدان	١,٧١٨٠٠٠

ومجموع الملاك — على اختلاف درجاتهم — ٢,٤٤٦,٠٠٠ وهم ١٥ في المائة من مجموع السكان، فالباقيون — وهم الشعب كله إلا قليلا — هم المستضعفون المحرومون الذين يهلك الجوع أجسامهم ، ويفسد الجهل نفوسهم ، وتختصر الأمراض أعمارهم .

وقبل أن أخوض في موضوع الهجرة الزراعية أضرب مثلا يدل على سوء توزيع الأراضي على السكان وعلى الزراعة .

فديرية المنوفية يبلغ عدد سكانها ١,٢٠٠,٠٠٠ نسمة ومساحة أراضيها ٣٥٠,٠٠٠ فدان فنسبة الأشخاص الى الأرض كنسبة ٣ الى ١ ومعنى هذا أن لكل ثلاثة أشخاص فداناً واحداً من الأرض .

وفي الوقت عينه تبلغ هذه النسبة ٢٥ فداناً للشخص الواحد في شمال الدلتا ! في الحالة الأولى لا تخرج الأرض ما يستد رمق الأهالي وغذاء مواشيهم . والأيدى العاملة أكثر مما تحتاج اليه الأرض لفلاحتها فلا غرابة إذا ساءت حالهم ففتح بهم العوز والفقر الى الفساد والإجرام .

وفي الحالة الثانية تفتقر الأرض الى الأيدى العاملة فلا تجدها إلا بطريق "الترحيل" وهذا مما يدعو الى مضاعفة أجور العمال الزراعيين ثم الى زيادة نفقات الإنتاج .

وإليك مثلاً آخر خاصاً بالملاك الذين تقل ملكيتهم عن فدان واحد : هل يكفي إيراد جزء من فدان لفقة أسرة مكونة من خمسة أشخاص ، ولإطعام ما تقتنيه هذه الأسرة من المواشى ؟

تبلغ الملكيات التي تقل عن فدان واحد نحو ٧٠٠,٠٠٠ فدان موزعة على ١,٧١٨,٠٠٠ مالك كما قدمنا ، ومع أننا حسبنا هؤلاء في عداد الملاك فالحقيقة أن حظهم أقل من حظ الأجير إذ أن زيادة تكاليف الإنتاج لهذه المساحات الضئيلة إن لم تجعل الكسب متعذراً فهي قليلة النفقة كثيرة المتاعب .

هذه الأمثلة تكشف عن حاجة البلاد الى السرعة في سن قوانين لتنظيم الهجرة الزراعية وتوزيع الملكيات الصغيرة ، وسيكون لهذه القوانين أثر عظيم .

أولاً — في تحسين حالة الفلاح وتوفير أرزاقه وما يعقب ذلك من تحسين صحته ومسكنه ، ورفع مستوى حياته من جميع الوجوه .

ثانياً — استقرار الحياة الزراعية على أحسن تسمو بمسوى حياة البلاد زراعياً واقتصادياً .

ثالثاً — تقليل نفقات الإنتاج .

رابعاً — استتباب الهدوء والأمن في الجهات المكتظة بالسكان .

أما الإصلاح الذى ندعو الى السرعة فى تنفيذه فيقوم على مشروعين ملازمين :

الأول - توزيع الملكيات الصغيرة على الفلاحين على أن يحصل ثمنها مقسطا بربح قليل
والثانى - الهجرة الزراعية للفلاح .

فلتنفيذ المشروع الأول تخصص الأراضى الآتى بيانها للتوزيع ، ملكيات صغيرة وهى :

(١) جميع أراضى الحكومة المستصلحة ، عدا ما يلزم لعملية الإكثار أو حقول التجارب .

(٢) الأقطان البور التى تملكها الحكومة والتى أعدت لها طرق الصرف والرى العامة .

بعد إصلاحها .

(٣) الأراضى التى نقل ملكيتها عن فدان وتزعم لتجميع الملكية .

(٤) الأقطان التى تزعم ملكيتها اجباريا بأحكام المحاكم .

على أن تكف الحكومة عن التدخل غير المشروع بين الدائنين والمللاك المدنيين
وتستمرى هذه الأقطان إذا ما نزع ملكيتها ، وتخصصها للتوزيع على صغار المزارعين .

وهنا أرى أن أجهر مخلصا لوجه الله والحق ، برأى فيما عهدت اليه الحكومات السابقة
من وقف البيوع الجبرية باسم صيانة الثروة العقارية فأقول إن هذا لم يكن إلا بدءة حزبية
لا يميزها العدل ، ولا تقهرها النظم الاقتصادية ولا ما تحرص عليه الحكومات الرشيدة من
استبقاء الثقة بخزائنها وبسمعتها ، وهذا العمل كان ظاهره الرحمة بالمدينين المفرطين
فى عهودهم ، المقصرين فى الوفاء بديونهم ولكنه أساء الى حركة التعامل العامة بين أصحاب
رعوس الأموال والمللاك وأصبحت البنوك مخافة هذا التدخل تحبس أموالها عن المتعاملين .

يبلغ عدد المدنيين اثنى عشر ألفا ، منهم ألفان توشك أرضهم أن تزعم ملكيتها ، وقد
تدخلت الحكومات السابقة من أجل هؤلاء ودفعت من المال العام لصيانة أملاكهم
ما يبلغ ١٤ مليوناً من الجنيهات .

صرف هذا المال الجسيم من خزانة الدولة أى من مال الأمة ، وقد كان واجبا أن ينفق
فى المشروعات العامة التى يعود نفعها على الأمة جميعا لا أن تسخره لمصلحة من ساءت
حالتهم وعجزوا عن الأداء حتى بعد التسويات الكثيرة التى منحهم آجالا واسعة وأقساطا
تنفق وموارد أطيانهم لو عملوا على التسديد مخلصين ، ولكن اتكلم على تدخل الحكومة
من أن لآخر جعلهم يستمرئون المرعى قتهاونوا فيما عليهم من حقوق وانهادات نحو الدائنين
وأصبح لزاما أن تغل الحكومة الحاضرة يدها عن التدخل فى هذا الذى يزعمونه صيانة
للثروة العقارية ، حتى تعود الثقة المالية للبلاد ، ويكفى ما سبجته البنوك فى تقاريرها

السوية من اعتراض وتشهير بهذه التصرفات السابقة ، وهذا صوت الفلاح يؤيدنا في هذا الرأي ويطالب حكومتنا بأن تدخر مال الدولة لمصالح الشعب وحاجاته .

إن الأرض تضعف وتقوى كالإنسان ، فإن تملكها قوى حسنت وأثمرت ، وإن تملكها هزيل ضعفت وأمست ، ولمصلحة الإنتاج الزراعى يجب أن تكون الأطين في أيدي الأقوياء الأوفياء لا في أيدي المتلفين المسرفين .

(٥) جميع أطين الحكومة البور التي لم تتوفر لها الى الآن طرق الصرف والرى العامة ، وتبلغ نحو ١,١٠٠,٠٠٠ فدان تصبح بموجب القانون معدة للتوزيع على صغار المزارعين بعد إصلاحها .

ولو جازى التوسع لحساب مصلحة الفلاح والمصلحة العامة لأضفت الى المساحات التي توزع على الفلاحين ، وتخصص لهجرتهم ، أطين الوقف الأهل بعد انقراض الطبقة الثانية ، إذ تصبح حالة المستحقين لهذه الأوقاف كحالة صغار الملاك الذين تقل ملكيتهم عن الفدان ، إن لم تكن أسوأ وأتعس .

أما مشروع المجرة الزراعية الذي يحقق الأغراض التي ذكرناها فيتلخص في الأبواب الآتية :

- أولا — نظام المستعمرين ، وهل يكون اختياريا أو مفروضا بقانون ؟
- ثانيا — طريقة إصلاح الأراضي البور قبل التوزيع ، ومن يتولى الإصلاح ؟
- ثالثا — توفير المال اللازم .
- رابعا — بعض الطرق التي اتبعت في الممالك الأخرى والقوانين التي سقتها للتنفيذ .

نظام المستعمرين اختياريا أو إجباريا :

لكل مملكة نظامها في اختبار المستعمرين ، فمنها من جعل الاستعمار اختياريا ، ومنها من فرضه بقانون ، فمثلا كان الاستعمار في هولندا وأستراليا بقانون ، وكان توزيع الأراضي الى ملكيات صغيرة في رومانيا بقانون يعين الطبقات التي توزع الأراضي على أفرادها ، وتركت بعض الممالك الهجرة لمن يشاء ، عن طريق الترغيب والتشويق .

غير أن الحالة في مصر تختلف عنها في هذه الممالك ، إذ أن حالة التعداد في بعض المناطق لا تتماشى مع المساحة ، كما سبق البيان . والإنتاج الزراعى يتوقف — الى حد بعيد — على توزيع الأيدي العاملة بين النواحي القليلة السكان والنواحي المزدحمة بهم . فإذا راعينا هذا وجب أن تكون الهجرة قنانون حتى يؤخذ المهاجرون من النواحي المزدحمة ، على أن يفضل عند توزيع الأراضي أصحاب الملكيات التي تقل عن فدان ، الذين نزع ملكياتهم ، فهؤلاء نعوضهم عن ملكياتهم المتروكة بهذه الأرض الحكومية الجديدة .

طريقة إصلاح الأراضي البور :

للحكومة في شمال الدلتا نحو ٣٠٠,٠٠٠ فدان توفرت لها طرق الري والصرف العام ، ولا تزال تعمل في إصلاحها ، ناجحة موفقة . غير أن المساحة التي تم إصلاحها لا تزال قليلة نظرا الى ضالة الأموال المخصصة للعمل ، وهكذا لم تستطع المصلحة أن تصلح أكثر من ٨٠٠٠ فدان سنويا .

والظاهر أن ظروف الميزانية في الوقت الحاضر لا تسمح بزيادة الأموال المخصصة لعمليات الإصلاح ، ولذلك أرى من الخير أن يوكل الإصلاح الى شركات زراعية موثوق بخبرتها العملية ، بشرط أن تساهم الحكومة في هذه الشركات بما لا يقل عن ٥١ ٪ من رأس المال حتى يخول لها حق الإشراف على العمل وتوزيع الأراضي على صغار المزارعين بأرباح للشركة معقولة . أما المال اللازم لمساهمة الحكومة بهذا القدر فهو قيمة ثمن الأطنان وما يزيد على ذلك يعمل به قرض أهلي . وبذلك يمكن تدبير المال اللازم لهذه الشركات وتستصلح الأراضي البور في القليل من الزمن ، فتنتفع الحكومة بما يجبي من الضرائب ، كما أن الأطنان تصبح باب سعادة ورفاهية لمن يمتلكونها من صغار المزارعين ، وهنئنا للحكومة بتحقيق في عهدنا هذا الحلم اللذيذ للعدد العظيم من الفلاحين البائسين الصابرين .

على أن المشرع المصري عند وضعه مشروعات القوانين المتعلقة بتخصيص أراضي الحكومة للتوزيع على صغار المزارعين ونزع الملكيات الصغيرة التي تقل عن فدان ، والتقنيات الخاصة بالمهجرة ، يجد أمامه من قوانين المالك المختلفة أمثلة تنير له الطريق ، خصوصا إذا أستعان بالفنيين من رجال الزراعة والمال في وضع هذه القوانين بما يتفق مع ظروف مصر وحاجات فلاحها وطبيعة أرضها ونظم الري والصرف فيها .

هذه كلمة وجيزة في تنظيم الهجرة الزراعية . ولو تم هذا التنظيم لتحققت غاية من أهمغايات الإصلاح في مصر ، ولا تنتقل الفلاح المصري الى حياة جديدة يتذوق فيها طعم النعمة والرخاء .

وإني في إيماني بما للحكومة جلالة الملك من عزم قوى ووطنية صادقة ، لشديد الثقة في أن آمال فلاحينا ستتحقق بإذن الله ، كما أن رعاية مولانا الملك المحبوب لشعبه الوفي ستجعل للفلاح في عهده الزاهر أعيادا تفسيه ما مر به من آلام .

جلال فهميم